فى يستثار ويستثنا لا يقبل التخصيص فكذا دليل الخصوص يتبع العام على ما كان من القطع والظواهر عن كلا الفريقين ان فهاد كرتم انما لا احد اشهر من واحد لا لخاص وليس احد اشهر من اولى من الاخص فالعمل بكليهما اولى وعن الرابع بان الاستثناء لا يقبل التخصيص لكونه غير مستقل بخلاف التخصيص والعدم اما ان يكون بالصيغة او المعنى اى بكون اللفظ مجموعا او المعنى مستغرقا او بالمجموع لا لتبرا اى بكون اللفظ مفردا موضوعا للكل كرجال مثال للعام بصيغة ومعنى وكذا نساء وان لم يكن من لفظ مفرد سواء كان جمع قلة او كثرة مفردا او مكسرا هذا هو المختار عند الامام وشمسه الاسلام والمشهور عند المتاخرين ان الفرق بين العموم والخصوص بالقلة والكثرة فى الاول دون الثانى وذهب الكرخى وابو بكر الدقاق الى ان الفرق بينهما بالقلة والكثرة فى الكثرة منها الى الكل فان قلت العام عندك قطعى الدلالة فما تاويله اذا لم يوجد التخصيص وجمع المنكر محتمل كل واحد من مجموع من الثلثة الى العشرة نهاية فلا يحصل الظن باحكام صيانتا ولانه ليس بتامل الجميع فضلا عن القطع وايضا كل عام يحتمل التخصيص والاستثناء وهذا ليس كذلك قلت لا نسلم عدم تناوله بل هو محمول على الجميع عند عدم المانع سلمنا ذلك لكن القرائن تكون قطعية الدلالة اذا كان فى العام الممنوع عليه وهذا عام كذلك فيه فلا يكون موجبه قطعيا كوجوب العام الثابت بطريق الاحاد وقد صرح الامام محمد شمس الاسلام بان جمع المنكر كمحتمل الخصوص الى العشرة وكذا قال الزمخشرى فى كشفه لكن لا يخفى الضعف انه يجوز الاستعارة لجمع المنكر وقدوم مثال للعام بقضاء وصيغة

عرف والمبنى وجمع وبمثال قوم ماه واقواما فان قلت لفظ جمع مبنى وجمع فيمثال رماه ورماهات قلت هذا شاذ ومراده ان القوم مبنى وجمع من غير شذوذ وهو متناول لجميع احاده لا لكل واحد فلو قال القوم الذى دخل هذا الحصن فاله كذا فدخل واحد لم يستحق شيئا فان قلت اذا لم يتناوله فكيف صح استثناء الواحد من القوم فى قولك جائنى القوم الا زيدا قلت من حيث ان مجئ الجميع لا يتصور بدون كل واحد فصح لو كان الحكم متعلقا بالجميع من حيث انه كل فرد لم يصح استثناء الواحد منه كما فى قولك لم يرفع هذا الحجر القوم الا زيدا وبهذا كما يصح ان يقال عندى عشرة الا واحدا ولا يصح العشرة روح الا واحدا اذ ليس للحكم على الاحاد بل على المجموع ومن وما كمثال القوم اذا قلت فى الشرط من زارك فله درهم فكل من زارك يستحق العطاء واذا قلت فى الاستفهام من فى هذا الدار فيقال زيد وعمرو وبكر ويعد من فيها اما فى الاخبار واذا قلت فى الخبر اعطى من زارك درهما يسخى كل من زاره العطية وقصدوص فى بعض مواضع الخبر كما اذا قلت زرت من اكرمنى وترتيد واحدا بعينه هكذا فسره بعض الشراح ولقائل ان يقول من قد يكون خاصا اذا كان للشرط كما فى قوله من دخل هذا الحصن اولا فالاولى ان يقال كذا على ما نقل عن السيد الكبير والاولى ان يقال استعمال العموم والخصوص ثابت فى جميع اما فى الخبر فظاهر واما فى الشرط فعلى ما نقلت من المسلك واما فى الاستفهام فلان المفهوم بقوله من فى الدار من

Copyright © King Saud University